المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

مجموعة العمل التقدمي

تدخل مجموعة العمل التقدمي
في الجلسة المخصصة لمناقشة العرض الذي ألقاه السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات
حول أعمال المحاكم المالية

الأربعاء 02 غشت 2017

محور: الاقتصاد والمالية

- المديونية وتدبير السياسات العمومية،
- نفقات الاستثمار
- الحسابات الخصوصية

السيد رئيس الحكومة،

السيد الرئيس،

السيدات و السادة الوزراء،

السيدات و السادة المستشارون،

عملا بأحكام الفصل 148 من الدستور والمادة 279 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نساهم في مناقشة العرض الذي ألقاه السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية أمام الجلسة العامة المشتركة بين مجلسي البرلمان يوم 4 يوليوز 2017.

وقد اخترنا التركيز على قطاع الاقتصاد والمالية، وتحديدا على تطور الدين العمومي وميزانية الاستثمار وطرق صرفها والحسابات الخصوصية...

لقد ركزت الحكومة بشكل قوي على تحقيق التوازنات الماكرو اقتصادية. وهذا أمر جيد، لكن العديد من الأمور تستدعي الانتباه والمعالجة، ومن ضمنها:

- **تدبير السياسة العمومية في مجال الدين الخارجي، وأثره على الاستثمار العمومي والرهانات الجهوية:**

لا بد هنا أن نسجل بقلق المنحى التصاعدي للمديونية منذ سنة 2014، بما يعادل نقطتين ونصف من الناتج الداخلي الخام (حوالي 23 مليار درهم)، فيما استقرت وتيرة نمو نسبتها في حدود 0.6 نقطة من الناتج الداخلي الخام سنة 2016.

ويعتبر الدين العمومي إحدى العلامات المقلقة في سياسات الحكومة، حيث تفاقم الدين العمومي بنسبة 60٪ أي بأكثر من 300 مليار درهم إضافية. تاركا للمغاربة حجم دين عمومي يقارب 827 مليار درهم في نهاية سنة 2016، وهو ما يمثل تقريبا 82٪ من الثروة الوطنية.

وارتفع دين الخزينة خلال الفترة 2011 ـ 2015 بحوالي 46٪، فيما تنامى الدين العمومي الخارجي في نفس الفترة بحوالي 59,3٪، والدين العمومي الإجمالي بحوالي 51,2٪.

ولا شك أن لتنامي المديونية أثر على ميزانية الاستثمار وصرفها، وهنا نتساءل معكم السيد الرئيس الأول، السيدات والسادة المستشارون، حول الاختيارات الاقتصادية وانعكاساتها على الميزانية، ومدى تحقيق الحكومة لالتزاماتها في هذا المجال؟

لقد سجلت نفقات الاستثمار تزايدا بلغ 63.2 مليار درهم سنة 2016، بارتفاع قدره 4.5 مليار درهم (بنسبة 7.8 %) مقارنة مع سنة 2015.

وهو ما أدى إلى عجز في تنفيذ ميزانية 2016 بنسبة 40.56 مليار درهم، أي ما يعادل 4.1 % من الناتج الداخلي الخام، وهو ما يسائلنا حول تحقيق الأهداف المرسومة برسم الميزانية ؟

فلماذا يتم الإخلال بالالتزامات المالية التي أخذتها الحكومة على عاتقها؟ إما بتأجيلها إلى أجل مسمى أو التخلي عنها بالكامل؟ وهو ما يربك العمل الحكومي ويمس بمصداقية الجهاز التنفيذي.

وهل لدينا آليات لرصد مدى الالتزام بتحقيق ما كان مبرمجا؟ وإن استعصى الأمر أن نعرف لماذا؟ وكيف يمكن تدارك الأمر مستقبلا.

وللمديونية والاستثمار شكل عرضاني واسع، لا يهم قطاعا حكوميا معينا ومحددا، بل يطرح إشكالية الالتقائية والحكامة وحسن التوجيه، لأن المديونية المتزايدة للأسر وللمقاولات ظلت تشكل دعما قويا للنمو في الفترة الأخيرة، لكن من المحتمل أن مصدر النمو هذا قد بلغ حدوده القصوى.

وبالنظر لتجنيد الحسابات الخصوصية للخزينة من أجل ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإنعاش الاستثمار العمومي وتحقيق التأهيل الترابي المستدام، ورغم صدور القانون التنظيمي للمالية والذي أكد على ديمومتها مع تقييد مجال تدخلها وتعزيز تمويلها الذاتي، بجانب تحسين

مقروئيتها وشفافيتها، فوضعية تلك الحسابات الخصوصية يستلزم معالجة تزايد أعدادها، وترشيد حكامتها ووضع معايير صارمة للجوء إليها تماشيا مع الضوابط التي ينص عليها القانون التنظيمي للمالية بشأنها.

فالاختلالات في تلكم الحسابات الخصوصية، بجانب الارتباك المالي في مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، والبالغ عددها 204 مرفقا بميزانية تقدر ب 3 ملايير درهم، تجعل 125.7 مليار درهم خارج الضوابط التي ينص عليها القانون التنظيمي للمالية.

ويبدو أن الموارد الاستثنائية المتحصلة من المساعدات الخارجية والمداخيل الضريبية الاستثنائية بجانب نفقات المقاصة التي تراجعت إلى حدود 32.6 مليار درهم لا تكاد بالكاد توفر إلا 0.2 % لخفض عجز الميزانية بخمس (5/1) نقطة.

فرغم ارتفاع المداخيل الجبائية في سنة 2015 ب 7.8 ملايير درهم وموارد الحقوق الجمركية ب 17.6 % ، إلا أن عجز الخزينة يمكن وصفه ب "البنيوي".

ولتجاوز هذا الوضع، يتعين التركيز على إعادة توزيع الرأسمال البشري وإيلاء الأهمية القصوى لحسن تأهيله ولتكوينه الجيد المتناغم مع حاجيات السوق، بجانب إعادة توزيع الرأسمال المادي نحو قطاعات وأنشطة أكثر إنتاجية.

فالدول التي تمكنت من التغلب على أشكال الهشاشة المرتبطة بعرض ضعيف الإنتاجية وطلب قائم على المديونية هي تلك التي انخرطت في عملية متسارعة وعميقة للتغيير الهيكلي لاقتصادها الوطني.

ولقد انتبه التقرير الأخير لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE لذلك، ليسلط الضوء على ثلاثة رافعات لتسريع التنمية في المغرب: وعلى رأسها أساسا تدارك الثغرات في نظام التدريب على المهارات، وإزالة العقبات التي تحول دون ظهور قطاعات تنافسية وتلبية الحاجة إلى اتساق وانسجام في السياسات العمومية.

ومن هذا المنظور، يتعين تطوير المقاولات العمومية وفق منظور استراتيجي منسجم، وتقويم مسار الدولة ك "مخطط" و ك "مساهم" يتولى القيادة الاستراتيجية بتأطير قانوني قوي ومتماسك، وجعل علاقته مع المؤسسات ومع المقاولات العمومية أكثر احترافية، وتمكين الجهاز التنفيذي للسياسات العمومية من بنية يقظة وقيادة من أجل مواكبة المقاولات العمومية.

كما يتعين الانتباه للميزانيات الهامة المرصودة سنويا للاستثمار في الرأسمال البشري، بالنظر إلى النتائج الهزيلة التي نحصدها.

ولست بحاجة إلى سرد كل مؤشرات التنمية البشرية للدلالة على تدنيها وضعف مردوديتها. وهو ما جعل جلالة الملك يطلق صرخة مدوية بمناسبة خطاب العرش الأخير... وهو ما يستدعي في نظرنا وقفة تقييمية بعيدا عن الأثر التواصلي لمبادرات التنمية البشرية، والخوض في المؤشرات الدالة على حقيقة الميدان والتأثير الفعلي للسياسات العمومية في المعيش اليومي للمواطن ودراسة جدواها وفعاليتها.

كما يتعين الانتباه للظروف الصعبة التي تمر بها الكثير من القطاعات والمقاولات الصغرى والمتوسطة، حيث تراجع إقبالها على التمويل البنكي، وتدهورت قدراتها على الاستثمار وخلق فرص الشغل.